مصر

..أزمة غذاء لا محالة

أ.د. مصطفى فايز
كلية الطب البيطرى- جامعة قناة السويس

أعلنت المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية استمرار تفاقم الأزمة المالية العالمية التى أطاحت بـ٥١ مليار دولار من الأصول المالية العالمية، وتراجع الطلب بصفة عامة، وعلى الغذاء بصفة خاصة مما أدى الى تراجع كبير فى أسعار المواد الغذائية. إلا أن مؤشرات المؤسسات الدولية تتنبأ بأزمة غذائية حادة ستدق أبواب العالم بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة مع بداية العام الحالى ٢٠١٠.

وبحسب رأى الخبراء ستكون الأزمة أكثر قسوة من أزمة عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وهنا ستكون الأمور أكثر تعقيدًا على دول العالم الثالث الفقيرة التى سوف يتأثر اقتصادها المحلى بالأزمة العالمية بصورة كبيرة، كما أكد ذلك تحذير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من حدوث فجوة غذائية عالمية جديدة بسبب الانخفاض الملحوظ فى محصول الحبوب عام ٢٠٠٩ مقارنة بالحصاد الوفير لعام ٢٠٠٨، والذى وصل إلى ٢,٣ مليار طن حبوب غذائية، بالإضافة إلى زيادة الاتجاه إلى استخدام المحاصيل الغذائية فى تصنيع الإيثانول اللازم لإنتاج الوقود الحيوى فى أوروبا.

سببان رئيسيان

ونستطيع أن نقول إن ما حدث عام ٢٠٠٩ قلب كل الموازين والتوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية عندما عادت أسعار المحاصيل الغذائية للارتفاع مرة أخرى بالرغم من أن حجم الإنتاج العالمى ناهز ٢,٢ مليار طن فارتفعت أسعار فول الصويا والسكر بنسبة ٥٠٪، كما ارتفعت أسعار منتجات أخرى مثل القطن والزيوت والمطاط بنسبة ٢٥٪. والمحير فى هذه الظاهرة أن الأسعار تزيد برغم وفرة الإنتاج.

لجوء الدول الكبرى إلى تخزين الحبوب خوفًا من ارتفاع أسعارها.. أدى إلى نشوء أزمة غذاء حقيقية.. كما أدت الزيادة السكانية حول العالم إلى ارتفاع هائل فى أسعار المحاصيل الزراعية

وأرجعت مجلة إيكونوميست هذا الارتفاع إلى سببين أحدهما طويل الأجل والآخر قصير الأجل.

الأسباب قصيرة الأجل تعود فى المقام الأول إلى لجوء الدول الكبرى إلى تخزين الحبوب الغذائية تخوفًا من ارتفاع الأسعار؛ حيث بلغ حجم ما تم تخزينه نحو ٥٢٠ مليون طن بنسبة ٢٣٪ من الاستهلاك العالمى. ويتركز السبب الثانى فى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية استمرار خطتها فى تصنيع الإيثانول من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية خلال العشر سنوات المقبلة.

أما الأسباب طويلة الأجل فهى الزيادة السكانية المتوقعة فى العالم، واتساع عمليات التمدين وزيادة الاستهلاك الغذائى بدول الأسواق الناشئة مثل الهند والصين - خاصة أن التوقعات الإحصائية العالمية تتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٩ مليارات نسمة عام ٢٠٥٠، وهو ما يتطلب زيادة ٧٠٪ على الأقل فى إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والذرة -وهو أمر من الأمور المستحيلة- مما يبشر بحروب جديدة من أجل الغذاء والماء خلال السنوات القليلة المقبلة بين الشمال والجنوب، خاصة أن العالم يفقد ٩ ملايين فدان سنويًا بسبب التصحر. بالإضافة إلى المخاطر الحقيقية التى أصبح الإنسان يدفع فاتورتها فى كل مكان من جيبه فورًا من جراء التغيرات المناخية التى أصابت

العديد من المحاصيل فى مقتل وأضاعتها مثل ما حصل مع المحاصيل السكرية العام الماضى فى الهند والتى تسببت فى رفع سعر السكر بالعالم بأكثر من ٥٠٪. والطريف والمدهش أن العالم المتقدم استعد لهذه الكارثة مبكرًا فزاد الغذاء لديه بنسبة ١١٪، فى حين لم تتجاوز زيادة الإنتاج فى دول العالم الثالث (الأكثر احتياجًا) ١٪ وفى مصر ٣٪ فقط، هذا بالإضافة إلى قيام أوروبا بتخزين أكثر من ربع إنتاج العالم من الحبوب الزراعية بمخازنها ومصانعها.

العرب فى خطر

وحذرت المؤسسات الدولية من أن مصر والعالم العربى أصبحوا على حافة الفقر المائى خاصة الدول الخليجية -ماعدا سلطنة عمان- التى تعانى شح المياه بعدما نقص نصيب الفرد العربى من حصة المياه عن ١٠٠٠ متر مكعب خلال عام ٢٠٠٩، وأن مصادر المياه التى يحتاجها العرب تأتى من خارج الوطن العربى وتمثل حوالى ٦٠٪، مما سيكلف هذه الدول الكثير فى المستقبل للقيام بتحلية مياه البحر والخليج لاستخدامها فى أغراض الشرب والزراعة (ويكفى أن نعلم أن العجز المائى العربى متوقع أن يصل إلى ١٨٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠).

وإننى أطالب بضرورة الاهتمام بقطاع الزراعة فى مصر. خاصة أن قطاعى الرى والزراعة لا تزيد نسبة نموهما السنوى فى مصر على ٣٪ فقط، فى حين تصل نسب النمو فى قطاعى الاتصالات والمقاولات إلى ١٥٪. وكذلك أطالب بتحسين المناخ الاستثمارى بهذا القطاع، ودعم الفلاح ماديًا ومعنويًا، وتشجيع وجذب الاستثمارات العربية إلى الاستثمار الزراعى، وزيادة الرقعة الزراعية المصرية التى لا تزيد على ٣,٥٪ من مساحة مصر الكلية منذ أكثر من نصف قرن بكل أسف.

مؤسسات دولية حذرت من حالة فقر مائى.. سوف تعانيها مصر والبلاد العربية.. مع توقعات بوصول العجز المائى العربى عام ٢٠٣٠ إلى ١٨٠ مليار متر مكعب